الصباح الاقتصادية
12
العدد 3213 - السنة الحادية عشرة
الخميس 30 صفر 1440 - الموافق 8 نوفمبر 2018
Thursday 8 November 2018 - No.3213 - 11 th Year

خلال فعاليات الجلسة الأولى لملتقى التعاون المصري - الكويتي

الروضان: يتوجب توفير أجندة اقتصادية مشتركة بين مصر والكويت لتحقيق التكامل الاقتصادي

■ لا يمكن تحقيق زيادة حجم التبادل التجاري دون مشاركة فاعلة وحقيقية من القطاع الخاص في البلدين

الادارة التنفيذية للبنك الوطني في لقطة جماعية مع الوزيرين خالد الروضان وعمرو نصار

جانب من الملتقى

■ الكويت أنجزت خلال الفترة الماضية إصلاحات من شأنها أن تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية

■ نصار: الملتقى يستهدف استثمار نقاط القوة في الاقتصاد الكويتي ونقلها إلى نظيره المصري لتحقيق التكامل المأمول

■ جلال: قطاع البنوك المصري يعتبر أكثر القطاعات المصرية الجاذبة للاستثمار لكونه الأكثر نمواً في الفترة الماضية

■ البحر: «الوطني» أثبت صحة رهانه منذ 10 سنوات على مستقبل واعد ينتظر الاقتصاد المصري

■ إصرار الحكومة المصرية على معالجة المشاكل الاقتصادية يعزز الثقة ويجذب المزيد من الاستثمارات

خالد الروضان خلال افتتاح المعرض المصاحب للملتقى التعاون المصري الكويتي

اكد وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان ونظيره المصري عمرو نصار أمس الأربعاء أهمية تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين عبر إقامة وتعزيز العلاقات التي من شأنها خلق فرص عمل واستثمارات وفتح آفاق جديدة للتنمية.

جاء ذلك خلال فعاليات الجلسة الأولى للملتقى التعاون المصري الكويتي (شركاء أشقاء) الذي تستضيفه البلاد ويستمر يوما واحدا برعاية وحضور سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء.

وشدد الوزيران خلال الجلسة المعنونة (الشركة الاستراتيجية.. واقع مبشر ومستقبل واعد) على أن مسار العلاقة الاقتصادية الكويتية المصرية مسالة "شراكة استراتيجية تخدم الصالح العام في البلدين وتأمن للشعبين مصادر دخل مهمة ومستدامة".

من جانبه قال الوزير الروضان إنه لا يمكن تحقيق زيادة حجم التبادل التجاري دون مشاركة فاعلة وحقيقية من القطاع الخاص في البلدين مبينا أن العلاقة بين الكويت ومصر "لا يمكن المزايدة عليها إذ تشمل مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفنية".

وأشار الروضان إلى وجود سباق بين دول العالم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية مبينا أن الكويت أنجزت خلال الفترة الماضية إصلاحات من شأنها أن تسهم في جذب هذه الاستثمارات وسط خطوات يتم إنجازها لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار وانه "رغم العراقيل والبطء إلا أن الإرادة موجودة لذلك".

وأفاد بأن الاستثمار الكويتي في مصر قديم إذ تعمل نحو 1144 شركة كويتية في السوق المصرية لافتا إلى أن "مصر تمتلك عوامل اقتصادية مهمة جاذبة لرؤوس الأموال" داعيا إلى "توفير أجندة اقتصادية مشتركة تسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين".

بدوره قال الوزير نصار إن الملتقى يعد فرصة كبيرة لتعزيز أواصر التعاون الاقتصادي "النوعي والمتميز" بين البلدين لافتا إلى السعي إلى تعزيزه وزيادته.

وأضاف نصار أن العلاقة بين مصر والكويت "تاريخية" لذا يسعى البلدان إلى تحقيق التحقيق التكامل الاقتصادي داعيا إلى "تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتعاون المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية".

وأوضح أن الملتقى يستهدف "استثمار نقاط القوة في الاقتصاد الكويتي ونقلها إلى الاقتصاد المصري لتحقيق التكامل المأمول" مبينا أن "العائد الاستثماري في مصر يعد من الأفضل عالميا إذ تم خلال السنوات الأربع الماضية إنجاز إصلاحات مالية واقتصادية في مناخ الاستثماري المصري".

وأفاد بأن الملتقى سيلط الضوء على أهم الاصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي تبنتها الحكومة المصرية خلال العامين الماضيين لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في مصر وجذب المستثمرين الأجانب لضخ استثماراتهم في السوق المصري لاسيما المنطقة الاقتصادية بالسويس فضلا عن استعراض آخر التطورات في بيئة الأعمال الكويتية وفرص الاستثمار المتاحه في السوق الكويتية.

من ناحيته قال المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد الصباح في كلمة مماثلة إن الكويت تسعى لجذب استثمارات ذات قيمة مضافة تخلق فرص نوعية للمواطنين الكويتيين.

وقال الشيخ مشعل الصباح إن الكويت تسعى كذلك لتنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط وإيجاد مصادر أخرى له موضحا أن من أهم مصادر الدخل في الفترة الحالية هي الاستثمارات الأجنبية.

وأرى أن القانون الجديد الذي أقرته الكويت أخيرا والمعني بالاستثمار الأجنبي المباشر يسمح بملكية اجنبية بنسبة 100 في المئة دون شركاء أو وكلاء محليين في عدد من القطاعات ومنح امتيازات بينها إعفاء من الرسوم الجمركية وإعفاء ضريبي بمدة تصل لعشر سنوات.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات الدكتور احمد جلال في كلمة مماثلة إن البنوك المصرية من أكثر القطاعات القابلة للنمو مضيفا أن قطاع البنوك المصري يعد أكثر القطاعات المصرية الجاذبة للاستثمار لكونه الأكثر نموا في الفترة الماضية.

وأوضح جلال أن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية وبنك المركزي المصري أسهما في تجاوز الأزمات والمشاكل التي مرت بها مصر خلال السبع سنوات الماضية.

بدوره استعرض وكيل اتحاد الصناعات المصرية المهندس طارق توفيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الجاري تنفيذه في مصر وآثاره الإيجابية في تحسين وتهيئة بيئة مواتية ومشجعة على جذب الاستثمارات لتنفيذ مشروعات مشتركة تعود بالنفع على اقتصاد البلدين.

وأكد توفيق في كلمة مماثلة وجود فرص جيدة للتعاون والتكامل في العديد من القطاعات عبر ايجاد بيئة جاذبة للاستثمار في مصر مؤكدا أن بلاده مستعدة لاستقبال الاستثمارات المختلفة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقال رئيس الجانب الكويتي لمجلس التعاون المصري الكويتي محمد الصقر ان "مصر والكويت قد اختارتا ومنذ ستين عاما او تزيد أن يكون الاستثمار المباشر هو المدخل الأساسي لتعاونهما الإقتصادي".

وأشار الصقر الى ان الاستثمارات الكويتية من أوائل الاستثمارات العربية في مصر مبينا ان البيئة الاستثمارية في مصر حققت تطورا كبيرا وتحسنا واضحا خلال السنوات الأخيرة.

وذكر ان مصر استأثرت في عام 2017 باكثر من نصف إجمالي المشاريع الأجنبية الاستثمارية المباشرة التي افيدت بالدول العربية اضافة الى انها استأثرت باكثر من 40 في المئة من مشاريع الاستثمار المباشر البيني العربي.

وافاد بأن الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر وصل في عام 2017 إلى اكثر من 110 مليار دولار امريكي ما يضعها في المرتبة الثالثة بين الدول العربية بعد السعودية والامارات في إجتذاب هذه الاستثمارات.

وبين الصقر ان تجربة القطاع الخاص في ميدان الاستثمار بالدول العربية "عانت إخفاقات صادمة أحيانا وسجلت نجاحات طيبة أحيانا وحفلت بالخبرة والدروس في كل حين" مؤكدا أن استثمارات الكويت الخارجية أصبحت اليوم لا تقل مساهمة عن النفط في الدخل القومي الكويتي.

ولفت الى ان الدور الرئيسي والمستقبلي للاستثمارات الخارجية يجعل سلامة رأس المال ونسبة المردود المعيارين المقررين لتوجه الاستثمارات الخارجية الكويتية وتوزيعها واستقرارها.

وقال الصقر ان "اختيار مصر والكويت للاستثمار المباشر جاء مدخلا شبه وحيد للتعاون الاقتصادي بينهما على حساب المحور التجاري علما أن هذا المحور هو الذي يعتبر الأساس الأقوى في بناء التكتلات الاقتصادية".

وأوضح أن متوسط قيمة التبادل التجاري بين الكويت ومصر عدا النفط الخام ومشتقاته كان خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة في حدود 500 مليون دولار منها 86 في المئة صادرات مصرية و 14 في المئة صادرات كويتية.

وأشار الى ان "حجم وهيكل الصادرات المصرية الى الكويت لا يقارب ابدا حجم المتاح والممكن ولا يعكس ابدا نهضة الصناعة المصرية" مضيفا أن حصة الكويت من مستوردات مصر من المنتجات النفطية لا تتجاوز 5 في المئة من اجمالي المستوردات.

وتابع "أشعر أن من أول واجبات مجلس التعاون المصري الكويتي إجراء دراسة علمية شاملة عن إمكانات تطوير المحور التجاري في التعاون الاقتصادي بين الشركاء الأشقاء لاسيما وأن الاتفاقات العربية في هذا المجال قد أسست لاعفاءات جمركية كاملة ولتيسير كبير في التدابير غير الجمركية.

بدوره قال رئيس الجانب المصري لمجلس التعاون المصري الكويتي معتز الألفي في كلمة مماثلة ان "الكويت من أكبر الدول الداعمة لجمهورية مصر في جميع الأوقات من غير مقابل".

واكد حرص مصر على تقديم جميع انواع التسهيلات للكويت في جميع القطاعات اضافة الى ان مجال الفرص الاستثمارية متاح وميسر لهم مبينا ان حجم الاستثمارات الكويتية يقدر بمليارات الدولارات.

وأشاد بدور الكويت الداعم لمصر منذ الخمسينيات وحتى اليوم لافتا الى ان الملتقى يهدف إلى تعزيز التعاون بين الجانب المصري والكويتي لاسيما في مجال الاستثمارات وتطوير التعاون الاقتصادي بينهما وصولا الى الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين.

وقالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني ونائب رئيس الجانب الكويتي لمجلس التعاون المصري ـ الكويتي شيخة خالد البحر "إن العلاقات الكويتية المصرية تعتبر إحدى النماذج الفريدة والمتميزة على صعيد العلاقات العربية خلال العقود الممتدة، إذ شهدت العلاقة بين البلدين محطات رئيسية ستبقى خالدة في سجلات التاريخ وذاكرة الشعبين، فمهما اختلفت الأزمنة والمرحلة هناك رواسخ وثوابت لم يقوى الزمن على تغييرها.

وأشارت البحر في كلمتها امام ملتقى التعاون المصري الكويتي الذي عقد امس ان الكويت من اكبر الدول المستثمرة في مصر، وذلك بحجم استثمارات بلغت 2.8 مليار دولار تعكس نشاط ما يفوق 1000 شركة تشمل انشطتها معظم المحافظات المصرية. مضيفة ان الاستثمارات الكويتية في مصر تتوزع على عدد من القطاعات من ضمنها: الخدمات والبناء والتشييد والصناعة والزراعة والتمويل.

وسلطت البحر الضوء على اهم جوانب مرحلة الإصلاحات الاقتصادية البراقة التي تنفذها الحكومة المصرية، مشيرة إلى أن مصر خلال العامين الماضيين اتخذت خطوات جوهرية لتحويل دفة المسار الاقتصادي، حيث اعتمدت في اواخر عام 2016 برنامجًا طموحًا للاصلاح الاقتصادي بهدف استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الشامل وخلق فرص العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار حماية الفئات المجتمعية الأقل دخلا.

وأكدت البحر على ان الكويت تنضم إلى المجتمع الدولي في الإشادة بالجهود التي تبذلها السلطات المصرية مدعومة بالتوجيهات الرشيدة لسعادة الرئيس عبدالفتاح السيسي، موضحة ان الكويت كما هو الحال بالنسبة للمنطقة والمجتمع الدولي، على أتم استعداد للقيام بدور أكبر في النهضة الاقتصادية التي تشهدها مصر.

وأكدت البحر على انه وفي ظل هذه النتائج الواعدة، قامت معظم وكالات التصنيف برفع تصنيف مصر الائتماني ورفع النظرة المستقبلية لاقتصادها من مستقر إلى إيجابي، مما يعكس تقديرهم الجيد لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة المصرية ليدعم هذا البرنامج حصول مصر على قرض بواقع 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي.

جاذبية الاستثمار في مصر

وأكدت على أن هذا هو الوقت المناسب للاستثمار في مصر للاستفادة من إمكانياتها الهائلة، بما في ذلك الموقع الاستراتيجي، والتكلفة الإنتاجية المنخفضة نتيجة وفرة الأيدي العاملة إلى جانب توافر سوق استهلاكي ضخم نظرا للتعداد السكاني الذي يتخطى 100 مليون نسمة. مشيرة إلى أن أهم ما يميز الاقتصاد المصري هو تنوعه الأمر الذي يوفر فرصا هائلة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وقالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني: "إن البنك راهن على الإمكانيات الهائلة والفرص الواعدة في مصر منذ اكثر من 10 سنوات، وذلك من خلال تواجده هناك عبر "بنك الكويت الوطني- مصر"، الذي شهد نموا قويا وأصبح من أهم فروعنا الخارجية، مشيرة إلى أن ذلك يثبت صحة الرهان ومدى ثقتنا بالسوق المصرية".

وقالت "بالأرقام يكفي أن نشير إلى أن صافي ارباح البنك ارتفع من 240 مليون جنيه في عام 2007 (حين تم الاستحواذ على البنك من قبل بنك الكويت الوطني) إلى 1.5 مليار جنيه في 2017".

وأوضحت أن حصة «الوطني ـ مصر» تبلغ 2% ليحتل المرتبة السابعة او الثامنة وهي نسبة مؤثرة في السوق المصرية، لذلك نستهدف على المدى القريب زيادة حصتنا للوصول الى 5%. موضحة أن مؤشرات البنك تؤكد اننا نسير بشكل جيد وبنمو اقوى من غالبية المنافسين، ففي 2017 كنا البنك الأسرع نموًا في الارباح بالسوق المصرفية كلها بنسبة 77% مقارنة باقل من 60% لباقي البنوك.

وبينت البحر ان قطاع الشركات يستحوذ على الجزء الأكبر من أعمال البنك، فيما يستحوذ قطاع الأفراد حاليا على اهتمام كبير وينمو بشكل سريع وبمعدلات أكبر من الشركات، مشيرة إلى أن البنك يركز على طرح خدمات نوعية لزيادة حصته، ومن القطاعات الواعدة داخل قطاع الشركات هو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما تركز عليه استراتيجية البنك منذ عام 2014 لتنويع محفظة الشركات والحد من التركز في عدد محدود من العملاء، وأوضحت أن قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل 17.2% من محفظة قروض البنك الكلية لذلك يستهدف البنك زيادتها الى 20% بحلول 2020.

وقالت البحر: "إن بنك الكويت الوطني-مصر يستهدف توسيع نطاق عمله وتنويعه بحيث يغطي المزيد من المناطق الجغرافية بهدف الوصول إلى المزيد من العملاء، حيث تمثل ذلك في زيادة عدد فروع البنك إلى 48 فرعا في محافظات مصر المختلفة".

وأكدت حرص البنك على تطوير المعاملات المصرفية وتحسين جودتها للاستجابة لطلب السوق المتزايد. وذلك إلى جانب الاهتمام الكبير بتشجيع القطاع الخاص عبر دعم وتمويل الشركات المتوسطة والصغيرة (SMEs)) والتي بدورها تساهم في خلق فرص عمل للشباب المصري في مختلف المجالات.

وأوضحت البحر قائلا: "يمكننا توفير إمكانيات كبرى للسوق المصرفي المصري للاستفادة من خبراتنا في مجال التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي استنادا لكوننا من اوائل المبادرين في ادخال احدث الاستباقات التكنولوجية".

وأشارت إلى انه وعلى مدار العشرين عاما الماضية سجل بنك الكويت الوطني تاريخا حافلا في تبني التكنولوجيا والمبادرات الرقمية جعلته في طليعة البنوك التي تقدم خدمات اكثر تطورا لعملائها في المنطقة بدأت في تسعينيات القرن الماضي.

وأكدت البحر على التزام بنك الكويت الوطني بدعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي المصري، إذ يحرص البنك على نقل تلك الخبرات الرائدة في مجال الحلول المالية الرقمية إلى ذراعه المصري بنك الكويت الوطني-مصر.

وأوضحت أن هناك العديد من الشركات الكويتية التي تقدم حلولاً مالية رقمية مبتكرة بإمكانها توسيع خدماتها إلى البنوك المصرية، على أن يتم تنفيذها من قبل شركات مصرية متخصصة والتي بدورها ستخلق فرص عمل في مصر، مشيرة إلى أن أمام الشركات المصرية التي تعمل في مجال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول فرصة لتوسع استثماراتها في الكويت لتساهم في تطوير هذا النوع من الخدمات المالية.

وأوضحت أن الاختلاف بين طبيعة و حاجات القطاع المالي في كل من مصر والكويت يعد فرصة جيدة للتعاون وتبادل الخبرات بين البلدين من أجل التنمية المستدامة وذلك من خلال الاستفادة من الميزات التفاضلية لكلا البلدين.

وأشارت البحر إلى أنه ومع جميع الإصلاحات الجوهرية المتواصلة التي تتحقق الآن في مصر فإن الكويتيين بصفة عامة متحمسين أكثر لزيادة استثماراتهم والمساهمة أكثر في الاقتصاد المصري.

وأكدت على أن هناك قطاعات واعدة مثل قطاع السياحة والذي يتوقع أن ينمو بشكل كبير ويوفر فرصا جيدة للاستثمارات الخليجية، وبالإضافة إلى ذلك لا يمكن اغفال قطاعات الخدمات المالية والتعليم والطاقة.

استمرار التحديات

وسلطت البحر الضوء على التحديات التي تواجه الاستثمار في مصر، مشيرة إلى انه ورغم التضخم السكاني، إلا أن هناك عدم توافق بأن المهارات المطلوبة من قبل سوق العمل ومؤهلات الخرّيجان الجدد (Skills mismatch)، مما يؤثر على مستوى الانتاجية ويؤدي إلى بعض الصعوبات في وجه مجتمع الأعمال والنمو الاقتصادي بشكل عام.

وأوضحت أن التحديات الهيكلية وأهمها البيروقراطية المؤسسية وضعف الحوكمة أهم ما يعوق تفعيل دور القطاع الخاص ويعرقل الاستثمار المحلي الخاص حيث مازالت الدولة تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد، مشيرة إلى أن هناك ضرورة لإفساح المجال تدريجيا للقطاع الخاص الذي من المفترض أن يصبح المساهم الأول في سوق العمل والنمو الاقتصادي، موضحة أن في هذا النطاق لابد من البناء على تصميم الحكومة المصرية بالمضي قدما في برنامج خصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة لاجتذاب الاستثمار الخاص.

وقالت البحر: "إن الفساد الإداري يعد من أهم العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي، مشيرة إلى أنه لا يمكن اغفال الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة المصرية مؤخرا لمعالجة الفساد، حيث يساهم إحراز التقدم في محاربة الفساد في إرسال إشارات إيجابية للمستثمرين وهذا اتجاه محمود نرغب في استمراره".

واختتمت البحر كلمتها بالقول: "إنه وفي ظل هذه التحديات يبقى التمسك بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد المصري أمرا حيويا لتمكين القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز الصادرات هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات المذكورة وتنشيط عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة".

إجراءات جريئة

وفي معرض ردها على سؤال حول تأثير الإجراءات التي اتخذتها مصر على مناخ الاستثمار قالت البحر: "إن الإصلاحات الهيكلية التي طبقتها مصر خلال الأونة الأخيرة ساهمت بشكل كبير في تحسن مناخ الأعمال وزيادة الاستثمارات في قطاعات حيوية وخير مثال على ذلك قطاع الطاقة الذي أصبح جاذب على نحو كبير بعد اكتشافات الغاز الضخمة مؤخرا. ليحقق قطاع النفط خلال العام المالي 2017-2018 صافي استثمارات اجنبية بقيمة 4.5 مليار دولار.

وعلى الجانب الآخر ساهم تحرير سعر الصرف الجنيه في زيادة سيولة سوق النقد الأجنبي واقبال المستثمرين الأجانب على سوق الدين المصري بالتزامن مع خطوات اتخذها المركزي المصري في إزالة القيود على حركة النقد الأجنبي للخارج بعد ان كانت مشكلة تؤرق وتعوق زيادة الاستثمارات في البلاد.

وأوضحت أن التدابير التي اتخذتها مصر العامين الماضيين ساهمت في بلوغ صافي الاستثمار الاجنبي المباشر إلى 7.7 مليار دولار خلال العام المالي 2017-2018.

واضافت انه يمكن قراءة نتائج الإصلاحات التي اتخذتها مصر كذلك من خلال التحسن الكبير في ترتيبها بنحو 8 مراكز في تقرير ممارسة الأعمال الذي صدر مؤخرا عن البنك الدولي وهو من شأنه أن يعزز نمو الاستثمار الأجنبي في المدى القريب.

كما أن اقرار مصر لعدد من الحزم التحفيزية على صعيد البيئة التشريعية والقانونية من بينها قانون الاستثمار الجديد والإفلاس سيجعل بدون شك المناخ الاستثماري مواتي ومشجع على نحو أكبر أمام الاستثمار الأجنبي.

واضافت أن أهم هذه التحديات هي الزيادة السكانية والقدرة على استيعاب المنضمين لسوق العمل المقدر عددهم بنحو 700 الف فرد سنويا وذلك للحد من مشكلة ارتفاع معدلات البطالة.

وتناولت الجلسة الأولى من الملتقى أبرز محاور ونجاحات العلاقة الاقتصادية والطموحات الاستثمارية بين البلدين وتعريف بالواقع والتشريعات القانونية في كلا البلدين علاوة على التركيز على السياسات المالية والمصرفية وابرز نتائج الإصلاحات الاقتصادية في مصر.

ويعتبر الملتقى فرصة لاطلاع المهتمين والمستثمرين والشركات على الوقائع والتطورات والإصلاحات القانونية والاقتصادية التي تصب في خانة اهتماماتهم.

ويرافق الملتقى معرض يسلط الضوء على أبرز مجالات عمل ونشاطات الشركات الراعية والجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة ذات الصلة اضافة الى عرض لأبرز الفرص الاستثمارية المتاحة.